العوامل المؤثرة على
عملية اجتذاب وتدفق
الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن

د. محمد وهيب جمال العلمي (*)

رئيس قسم المحاسبة والتمويل

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

(*)**محمد وهيب جمال العلمي:** رئيس قسم المحاسبة والتمويل – كلية الدراسات الإدارية والماليـــة العليـــا – جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن وإلقاء الضوء على التحديات ونقاط الضعف التي تواجهه هذا النوع من الاستثمار واقتراح المعالجات المناسبة له.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات ذات الاستثمار المباشر في الأردن سواء كانت هذه الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً بالتعاون مع شركاء محليين وبلغ عدد هذه الشركات ٢٣٢٥ شركة، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة ٥% أي ما مجموعه ١١٦ شركة.

تم اعتماد الأسلوب الوصفي والتحليلي وتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل الاستبيانات واختبار فرضيات الدراسة الستة وقد تم التوصل للنتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والبيئية الإدارية والبنية التحتية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي:

- ضرورة تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على اجتذاب المزيد من الاستثمارات.
- توفر الاستقرار الأنظمة المتعلقة بالاستثمار وبالذات الوضوح والشفافية لتلك التشريعات.
- تفعيل دور مؤسسات تشجيع الاستثمار على توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب عن فرص الاستثمار القائمة في المملكة.

Abstract

This study aims to build a comprehensive picture of the factors affecting direct foreign investment in Jordan, by highlighting the challenges and weaknesses facing this type of investment and eventually proposes appropriate solution.

To achieve this goal, specific hypotheses were formulated to identify the most important factors and elements which have significant effects on attracting foreign direct investment in Jordan.

The population in this study was composed of foreign companies involved in direct investment in Jordan; these companies are owned by foreign investors or partially with local partners. The total number of companies was 2325. Out of this population, a stratified random sample of 116 companies was selected which constituted 5% of the total population.

The study followed the descriptive and analytical technique through. Appropriate statistical and analytical approaches were implemented for analyzing the questionnaire results to test the hypothesis of the study.

The following results have been found:

- There is a statistically significant relationship between the economical, political, judicial, infrastructure and administrative factors and foreign direct investment in Jordan.
- There is no statistically significant relationship between the cultural factors and foreign direct investment in Jordan.

This study suggests the following recommendation as follows:

- The necessity to encourage local banks and financial institutions to play a more effective rule in attracting foreign investment by way of direct contact with foreign companies to offer financial concessions.

To secure and ensure the availability of clear regulations related to investment with high transparency and accessibility to the required information and data, in addition to high degree of management and financial safety and minimization of complicated routine processes.

المقدمة

لقد أسهمت العديد من العوامل في نمو سياسة الاستثمارات الأجنبية أهمها: التغير التكنولوجي السريع، وتحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة. ولم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عمالة رخيصة غير ماهرة أو عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط، بل تزايد الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة منتجة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية من المهارة، وبنية أساسية على مستوى عالمي، وشبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار الذي يبحث دائماً عن البيئة الاستثمارية الأكثر أمناً واستقراراً من الناحية السياسية والاقتصادية.وقد بين كل من (Hough&Spilian.2004) و (Zarzadzanie, 1997) تأثير كل من العوامل الاقتصادية والسياسية والبنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment). حيث أوضحت تلك الدراسة التأثير الجوهري لتلك العوامل على تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمر الأجنبي. والبيئة الاستثمارية المناسبة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي تعني استقرار البناء السياسي والاقتصادي للمجتمع، واستقرار الأنظمة المتعلقة بالاستثمار ووضوحها، ووجود قدر عالٍ من الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، علاوة على وجود درجة عالية من السلامة الإدارية والمالية، وقلة الإجراءات الروتينية المعقدة.

مشكلة الدراسة وعناصرها

بعد الاطلاع على الأرقام و الإحصائيات تبين للباحث أن الدول العربية تعاني من تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بالمقارنة مع بقية الدول النامية، كما يلاحظ أن تدفق هذه الاستثمارات للدول العربية بالتذبذب والتقلب من سنة إلى أخرى. ومن منطلق أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العناصر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن الغرض من هذه الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن في ظل البيئة الاستثمارية وبنياتها التحتية والقوانين والتشريعات.

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الأساسية الآتية :

١. ما أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
٢. ما تأثير العوامل السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
٣. ما تأثير العوامل التشريعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
٤. كيف تؤثر البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
٥. ما تأثير العوامل الثقافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
٦. ما تأثير البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

فرضيات الدراسة

بناءً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة واعتماداً على أهداف الدراسة وأهميتها تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
الفرضية الثانية: Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
الفرضية الثالثة : Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل التشريعية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
الفرضية الرابعة : Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الإدارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
الفرضية الخامسة : Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
الفرضية السادسة : Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

تعريف متغيرات الدراسة

فيما يلي تعريف بأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في الدراسة:
الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment : عرّف الهجوج (٢٠٠٤) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في الدولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعّال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك ١٥% من ملكية المشروع.
العوامل الاقتصادية Economic Factors: تتمثل في المؤشرات الاقتصادية كالتضخم، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، البطالة، الاستقرار في سعر الصرف ومعدلات الأجور وحجم السوق (Madura, 2002).
العوامل السياسية Political Factors: تتمثل في الاستقرار السياسي والعلاقات مع الجوار ومدى تأثيرها على المناخ الاستثماري.
العوامل التشريعية Legal Factors: تتمثل في القوانين والتشريعات، درجة تقدم النظام التشريعي الحاكم للعملية الاقتصادية و الاستثمارية، تطور نظام التشريعات الخاص بالاستثمار الأجنبي، نسبة التملك المسموح بها للأجانب وشروط الوكالات والعقود.
البيئة الإدارية Administration Environment : وتتمثل في إجراءات إصدار تراخيص إقامة بعض المشاريع الاستثمارية، مستوى الخدمات الضرورية المتعلقة بتوفير البيانات و المعلومات والإحصاءات الدقيقة الحديثة، الإجراءات الجمركية، التعقيدات البيروقراطية، الحوافز والإعفاءات الضريبية والتسهيلات التمويلية.
العوامل الثقافية Cultural Factors: كالعادات والتقاليد والديانات واللغات والمعتقدات ومدى تقبل السلعة الأجنبية، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية المحلية.
البنية التحتية Infrastructure : تتمثل في مستوى التعليم المهني والتقني والجامعي، درجة التحديث وبخاصة في الصناعة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية عامة، إضافة إلى توافر الماء والكهرباء كماً ونوعاً.

منهجية الدراسة

أسلوب الدراسة

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، واعتمدت على المصادر التالية :

أ- المصادر الثانوية: وتتمثل في استخدام المراجع والمصادر المتوفرة ودلك لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة ومنها: الكتب، المقالات والدراسات، والمؤتمرات الإقليمية.

ب- المصادر الأولية: وتتمثل في جمع المعلومات من مصادرها بواسطة استبانه مخصصه لهذه الغاية (طورها الباحث) وبتحليل هذه المعلومات للإجابة عن الأسئلة واختيار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأجنبية ذات الاستثمار المباشر في الأردن سواء الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً مع شركاء محليين وبلغ عدد تلك الشركات ٢٣٢٥ (وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، الأردن، ٢٠٠٦).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية منتظمة وعددها (١١٦) شركة وبنسبة (٥%) وقد تم توزيع استبيانات الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة حيث تم استرجاع (١٠٥) استبانه لتشكل ما نسبته (٩٠%) من عينة الدراسة.

وسيلة جمع البيانات

بعد الإطلاع على مجموعه من أدبيات الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه لقياس أثر العوامل المتعددة في عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

تتألف الإستبانه من (٤٣) فقره وهي كما يلي :

العوامل الاقتصادية وتشتمل (١١) فقرة وهي الفقرات من ١-١١ في الإستبانه .

العوامل السياسية وتشتمل على فقرة واحدة وهي الفقرة (١٢) من الإستبانه.

العوامل التشريعية وتشتمل على (١٤) فقرة من ١٣ حتى ٢٦ .

العوامل الإدارية وتشتمل على (١٠) فقرات من الفقرة ٢٧ - ٣٦.

العوامل الثقافية وتشتمل على (٣) فقرات من ٣٧ - ٣٩ .

البنية التحتية تشتمل (٤) فقرات من الفقرة ٤٠ حتى ٤٣ .

التحليل الإحصائي

أما بالنسبة لأساليب التحليل الإحصائي ففي هذه الدراسة تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض البحث واختبار الفرضيات على النحو التالي:

- تحليل الانحدار المتعدد :Analysis Multiple Regression يهدف هذا الأسلوب إلى اختبار العلاقة بين المتغير التابع Dependent Variableوعدة متغيرات مستقلة Independent Variables.

- اختبار T. Test t: لتحديد علاقة كل متغير مستقل مع المتغير التابع.

- اختبار ولكسون Welexon Test : لقبول أو رفض الفرضيات .

- صدق وثبات الأداة Instrument Validity & Reliability: للتحقق من صدق أداة القياس تم توزيع الاستبيان على عشرة أعضاء من هيئة التدريس في جامعات مختلفة لمعرفة آرائهم حول

اتساق العبارات التي يحويها الاستبيان، ومدى انسجامها مع أهداف الدراسة وذلك بغرض تنظيمها وإعادة صياغتها.

و لثبات أداة القياس α، فقد تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للتأكد من ثبات الاستبيان، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للمحتويات الرئيسة الخاصة للاستبيان ككل ٨٩% وتدل هذه النسبة على مستوى عالٍ من ثبات أداة القياس وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%.

- معامل الارتباط Coefficient of Correlation: لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- معامل التحديد :Coefficient of Determination لتحديد القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المستقلة في تفسير المتغير التابع.
- اختبار قوة النموذج Multicolliniarity: للتأكد من عدم وجود تداخل في الفرضيات، ويبين هذا الاختبار درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بلغت ٢٤% وهي نسبة مقبولة مما يدل على أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة قليلة.
- الأساليب الإحصائية الوصفية : للحصول على قراءات عامة عن خصائص وملامح هيكل أو تركيبة مجتمع الدراسة، وتوزيعه، حيث تم استخدام التوزيع التكراري، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتناول الباحث في هذا القسم من واقع الدراسات السابقة العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أثر العوامل الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات تأثير العوامل الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أثبت (Onyeiwu,2003) معنوية العلاقة بين (العائد على الاستثمار، الانفتاح الاقتصادي، البنية الأساسية، الفساد الحكومي، البيروقراطية بالإضافة إلى معدل النمو والتضخم) وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي دراسة (Venkataramany,2002) فقد قام باستخدام نموذج جوانسين (١٩٨٨) حيث أثبت وجود علاقة طردية بين كل من حجم السوق المحلي وتوافر البنية الأساسية وكل من جاذبية السوق المحلي ودرجة الاستقرار الاقتصادي وانفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت الدراسة العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار في سعر الصرف وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة. وأظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (Bonoiyour,2003) أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم السوق المحلي ومدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة طردية أخرى بين الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أثر العوامل السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر العوامل السياسية أساساً الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المعنية. وقد أثبتت تجارب عديدة من البلدان وخاصة النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحرك بنفس اتجاه التحسن في الوضع السياسي، كما أن هناك علاقة غير مباشرة للوضع السياسي مع الاستثمار الأجنبي

المباشر من خلال الأثر الذي يحدثه في المناخ الاستثماري وانفتاح السوق الأمر الذي يزيد من جاذبية الدول المعنية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها (Onyeiwu,2003). وتوصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة كل من (Zhang,2001),(Fung,2002) .

أثر العوامل التشريعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بين (Martin,2004) الأسباب الكامنة وراء تبني البلدان المختلفة سياسات مختلفة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استندت الدراسة على فرضية مفادها أن البلدان التي تعتمد على سياسة دعم الصناعات الوطنية لا ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر على عكس البلدان الداعمة للعمالة والمشجعة لها فهي ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتخذ قوانين وتشريعات وسياسات داعمة له. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة أخذت عينة من البلدان النامية والمتقدمة وتوصلت إلى أن الفرضية المطروحة لا شكل أساساً ثابتاً يمكن الاعتماد عليه حيث أثبتت صحتها على بعض البلدان وتم نفيها على بلدان أخرى. كذلك دراسة (Buckley,1981) بين فيها الباحث أن العوامل التشريعية ذات تأثير جوهري على جذب التدفقات الأجنبية المباشرة. أما (Lipsey,2000) فقد بين أن العوامل التشريعية كحرية نقل الأموال وغيرها تؤثر على عملية جذب التدفقات الأجنبية خاصة المباشرة منها، إلا أن هناك عوامل أخرى أهم من العامل التشريعي كالعوامل الاقتصادية والسياسية.

أثر البيئة الإدارية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى (Gastanaga,1998) أنه في المرحلة الأولى لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون هناك أهمية لتلك الحوافز خاصة إعفاءات الضرائب على الدخل, وقد أيد هذا الرأي أيضاً كل من (Caves,1991) و (Cornwell,1998). ويرى (Dunning, 2002) أن هذه الحوافز تكون مهمة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة التي ليس لديها خبرة في الدول النامية. أما دراسة (Nunnenkamp,2002) والتي تبحث في أثر الحوافز الضريبية المقدمة من الحكومات على الإنتاجية والأرباح فقد بين أن هناك علاقة طردية موجبة مما يشكل حافزاً لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر.أما دراسة (العطية،٢٠٠٣) تحت عنوان (لماذا لا تأتي الاستثمارات الأجنبية؟) فقد تمثلت الدراسة في التعرف على أسباب الاختلافات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الفساد وبالأخص النظام القضائي الاعتباطي والمعقد، المماطلة في الإجراءات الجمركية، عدم وضوح السياسات الاقتصادية والمالية العامة، البنية التحتية غير المناسبة، كل هذه العوامل تعتبر من المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخول إلى البلاد العربية بشكل عام وهذا ما يفسر الاختلاف في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

أثر العوامل الثقافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بينت العديد من الدراسات مدى تأثير العوامل الثقافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استخدم (عبد الرحمن،٢٠٠٢) بعض الطرق التجريبية لقياس اختبارات السببية على الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى نماذج الانحدار التقليدية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأظهر متغير العوامل الثقافية إضافة إلى متغيرات المخاطر السياسية والاجتماعية درجة معنوية عالية مما يؤيد زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة المخاطرة. أما دراسة (T.Bonnit.Eric,2004) فقد أشار فيها الباحث إلى الارتفاع الملحوظ في الاستثمار الأجنبي

المباشر مع نهاية التسعينات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المناخ الاستثماري في الدول النامية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عَرف الباحث المناخ الاستثماري بأنه عبارة عن السياسات الحكومية والقوانين والتشريعات والمخاطر السياسية والفساد الإداري، وتوصلت الدراسة إلى أن المناخ الاستثماري بكل عناصره له أثر بالغ الأهمية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وبالتالي فإن هذه العناصر تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في حجم التدفقات الأجنبية المباشرة.

أثر البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة (Alan et.Al, 2000) أوضح من خلالها أن قدرة روسيا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف على قدرتها على استغلال ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية والبنية التحتية حيث قام بدراسة تأثير العوامل السابقة على الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتج عن الدراسة أن أبرز المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية خلال فتة التسعينات تكمن في عوامل البنية التحتية والسياسات الحكومية ذات الخبرة المحدودة في التعامل مع الانفتاح الاقتصادي والنظام الرأسمالي، مما يشكل عائقاً ذا أثر هام على الاستثمار الأجنبي المباشر.

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

يعتبر الأردن من الدول المستوردة لرأس المال حيث أن موارده الذاتية لا تكفي لتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية كونه بلداً نامياً محدوداً في إمكانياته المادية ولا يزال بحاجة إلى استقطاب الأموال من الخارج (المؤقت، ١٩٩٨).

وقد دأب الأردن في سبيل دعم وتطوير اقتصاده القومي، على وضع العديد من السياسات الاقتصادية التي تستهدف اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى ميادين الاستثمار القائمة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. وضمن هذا الإطار فقد تبنى الأردن فلسفة اقتصادية ملائمة لأغراض تشجيع الاستثمار من خلال وضع الأطر القانونية التي تحكم عملية الاستثمار كان أولها قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥، تلاه قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الذي أدخلت عليه تعديلات فيما بعد. وقد أعطى قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ العديد من المزايا والحوافز للمستثمر الأجنبي والعربي بما في ذلك تخفيضات وإعفاءات من ضريبة الدخل والضرائب الجمركية لكل القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فإن قوانين مراقبة العملة الأجنبية وتحويلات الأرباح والعوائد تضمن عملية إدخال وإخراج العملات الأجنبية وتحويلات الأرباح والعوائد. ومن ناحية أخرى يضمن قانون الشركات معاملة الشركات الأجنبية معاملة مماثلة للشركات الأردنية.

وتمنح كافة القوانين والأنظمة المعمول بها في الأردن العديد من المزايا للمستثمر المحلي، وذلك بهدف توفير مناخ استثماري ملائم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل تدفقها للأردن، هذا فضلاً عن العوامل الأخرى التي تساعد على خلق بيئة استثمارية ملائمة والتي من أهمها تمتع الأردن بموقع استراتيجي بين دول الشرق الأوسط ليكون وسيطاً تجارياً ومالياً بين أسواق هذه الدول، إضافة إلى توافر الكوادر الإدارية والعمالة المدربة ونظام المواصلات والاتصالات الحديثة المتطورة، إضافة إلى ذلك يتمتع الأردن باستقرار سياسي وهو العامل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وازدهاره، فالأمن والاقتصاد مكملان لبعضهما البعض.

وتشير الأرقام إلى أن المملكة شهدت تنامياً ملحوظاً في حجم الاستثمار وفقا إحصاءات مؤسسة تشجيع الاستثمار فقد وصل حجم الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ إلى مليار و٦١٨ مليون دينار، وتم تسجيل ٢٤٨٧ شركة استثمارية خلال الفترة. في حين تم تسجيل ٢٣٩ شركة استثمارية منذ بداية عام ٢٠٠٦، وارتفعت أعداد الشركات الأجنبية العاملة والمسجلة في دائرة مراقبة الشركات خلال السنوات السبع الماضية إلى ١١٨ شركة، في حين تم تسجيل ٧٤٢ مكتباً إقليمياً. وتشكل المدن الصناعية حلقة اقتصادية مهمة من حلقات الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدائها الداعم للاستثمارات الصناعية وتهيئة بنية تحتية ذات مواصفات عالمية تخدم كافة الصناعات، وحسب إحصاءات مؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ عدد الشركات العاملة في مدينة عبدا لله الثاني الصناعية في سحاب ٤٨٧ شركة وصل حجم استثماراتها إلى ٢٩٧,٤٤١ مليون دينار يعمل فيها ١٧٥٥٠ عاملاً، في حين تم تسجيل ١٦٦ شركة في مدينة الحسن الصناعية في اربد وصل حجم استثماراتها ٢١٢,٥٩٨ مليون دينار يعمل فيها حوالي ٣٠٧٦٨ عاملاً. أما مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في الكرك فقد تم فيها تسجيل ٣١ شركة وصل حجم استثمارها إلى ٣٠,٠٦ مليون دينار يعمل فيها ٤٨٢٦ عاملاً. أما منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي أنشأت منطقة حرة لتشكل نقطة الانطلاق نحو صنع مركز إقليمي متطور في موقع استراتيجي من الشرق الأوسط يكون حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الأنشطة فتتميز بكونها منطقة معفاة من الرسوم الجمركية وإعفاءات مجزية من ضريبتي المبيعات الدخل، ومنذ انطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فقد شهدت انجاز مشاريع اشتثمارية على أرض الواقع، وقد وصل حجم الاستثمار فيها إلى ٧ مليارات دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٥ علماً بأن الخطة الإستراتيجية التي وضعت عند إنشائها تهدف لأن يصل حجم الاستثمار في المنطقة إلى حوالي ٧ مليارات دولار بحلول ٢٠٢٠ مع توفير ٧٠ ألف فرصة عمل (مطالقة،٢٠٠٦).

وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما ورد في النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني ٥٦٧,٨ مليون دينار في العام ٢٠٠٠ وانخفض في العام ٢٠٠١ ليصل إلى ٨٥,٢ مليون دينار، واستمر بالانخفاض في العام ٢٠٠٢ ليبلغ ٤٥,٤ مليون دينار، وعاود الرقم إلى الارتفاع ليصل إلى 439.8 و ٤٥٦ مليون دينار للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

ومن المتوقع أن يتواصل الارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠٠٦ حيث يشهد طفرة استثمارية في الأردن ورؤوس الأموال العربية في سوق العقارات وسوق عمان المالي إلى جانب مشاريع مشتركة كثيرة في قطاعات الخدمات مثل السياحة والبنوك.

بالرجوع إلى البيانات المتوافرة والتي تم الحصول عليها من مؤسسة تشجيع الاستثمار فيلاحظ انه في عام ٢٠٠٤ ارتفعت هذه التدفقات ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ (٩٥,٦٥) مليون دينار كان نصيب قطاع الصناعة منها (٧٦,٧) مليون دينار بنسبة (٨٠%) تلاه قطاع الزراعة بنسبة (١١,٧%) ثم قطاع المستشفيات بنسبة (٦,٥%) ثم قطاع الفنادق بنسبة (١,٧%). وتميز العام ٢٠٠٥ بارتفاع جيد لهذه التدفقات حتى تاريخ (٢٠٠٥/١٠/١٦) حيث ارتفعت الاستثمارات الجديدة التي تقدمت للإفادة من مشروع تشجيع الاستثمار لتصل إلى (٢٤٤,٦٩) مليون دينار شكل قطاع مدن التسلية والترويح السياحي ما نسبته (٥٦,٦%) منها وبمبلغ (١٣٨,٦٢)مليون دينار، تلاه قطاع الصناعة بنسبة (٤٠,٨٦%) وبمبلغ (١٠٠) مليون دينار ثم قطاع الزراعة (٣,٢٤)مليون دينار وقطاع الفنادق (٢,٨٨) مليون دينار.يتضح من الأرقام السابقة ما يلي:

١. اتسام هذه التدفقات الاستثمارية بالتذبذب وعدم الاستقرار النسبي وعدم توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل يضمن لتلك القطاعات النمو والتطور وتوزيع الموارد وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية المرجوة.
٢. إن حجم هذه التدفقات لم ترق إلى المستوى المرغوب من حيث الكم والتوزيع،علماً أن الأردن يعتبر من الدول النامية الأفضل (بحسب تقرير الاونكتاد) وذات الإمكانيات المرتفعة.
٣. بعيداً عن مدى التضارب، هناك عامل واحد تجمع عليه جميع الجهات وهو تدني حجم هذه التدفقات وتواضعها مقارنة بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار وبالإجراءات والخطوات الإصلاحية العديدة المبذولة والتشريعات والتسهيلات المفروضة.

عرض تحليل ونتائج اختبار الفرضيات

النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة الرئيسية حول تحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: العوامل الاقتصادية:

وشملت (١١سؤالا)، وفي وفيما يلي مناقشة لهذه الأسئلة بحيث تم إعطاء رقم (٥) لمؤثر جداً، ورقم (٤) لمؤثر، ورقم (٣) لمحايد، ورقم (٢) لقليل الأثر، ورقم (١) لغير مؤثر، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. وقد تبين أن معظم العوامل الاقتصادية تؤثر على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتضح من الجدول (١) أن أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو توافر المؤسسات المصرفية ومواكبتها للتقنيات الحديثة كسرعة تحويل الأموال، وأن ما نسبته(٩٦%) يؤيدون هذا الشرط بوسط حسابي (٤,٢٨). ويبين الجدول أن انخفاض سعر الفائدة على القروض في البلد المضيف يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن (٧٧%) من العينة تراوحت إجابتهم ما بين مؤثر جداً ومؤثر، حيث أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من فرص الاستثمار نظراً لانخفاض تكلفة التمويل. أما عن توفر الإمكانات المالية للمستثمر المحلي فإنه يعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتوفر فرص الشراكة مع الشريك المحلي، وقد أيد ذلك (٦٩%) من العينة.

كما وتشير النتائج الواردة في الجدول (١) أن أكثر من (٩٢%) من العينة لا يؤيدون فكرة توفر الإمكانات الفنية والقدرات الإدارية في البلد المضيف كأحد العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه من الطبيعي ومن الضروري أن تتوافر هذه الإمكانيات في الشركات الأجنبية الباحثة عن هذا النوع من الاستثمار. وأخيراً يلاحظ من الجدول أنه تم رفض أن توقعات التضخم تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل أكثر من (٦٢%) من العينة، فهو ليس بالضرورة أن يكون عاملاً مؤثراً. كذلك تم رفض تأثير احتمال انخفاض سعر الدينار الأردني على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: العوامل السياسية:

وقد شملت سؤالاً واحداً كما هو مبين في الجدول (٢)، حيث تبين أن الاستقرار السياسي في الأردن وحسن العلاقات مع الدول المجاورة من العوامل الهامة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وقد أيد ذلك أكثر من (٧٦%) من العينة. ويعتبر الأردن من الدول المتميزة في استقراره السياسي وهو ما يعتبر مؤشراً على إمكانية زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

ثالثاً: العوامل التشريعية:

وقد اشتملت على (١٤ سؤالاً)، وكما هو مبين من الجدول (٣) فإن معظم العوامل التشريعية تؤثر بقوة كبيرة جداً على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن أكثر العوامل تأثيراً هو حرية تحويل الأرباح ورؤوس أموال الشكات الأجنبية إلى الخارج، وقد زادت النسبة عن (٤٢%) لمؤثر جداً و(٥٣%) لمؤثر، مما يعني أن أكثر من (٩٥%) من أفراد العينة يؤيدون هذا العامل. وتأتي الأهمية بالدرجة الثانية حرية تحويل رواتب وتعويضات العاملين في الشركات الأجنبية إلى الخارج بنسبه تزيد على (٩٠%) من أفراد العينة. أما عن وجود تعقيدات في القوانين والإجراءات فقد أبدى (٧٤%) من أفراد العينة استياءهم من التعقيدات في هذه القوانين والإجراءات الأمر الذي يؤثر سلباً على تعزيز البيئة الاستثمارية في الأردن. حيث أفاد حوالي (٧٧%) من العينة وجود العديد من القيود على حرية تسعير المنتجات الأجنبية وبالتالي تحديد هامش الربحية. من ناحية أخرى فإن معظم أفراد العينة بنسبة تزيد على (٨٥%) أفادوا أن قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن بشكل عام تفتقر إلى المرونة وهي بحاجة إلى نوع من التطوير لتوفير بيئة استثمارية أكثر ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هذا لا يمنع وجود العديد من النواحي الإيجابية في قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن، حيث أفاد أكثر من (٦٦%) أن هناك العديد من الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأردن، ومن ناحية أخرى فقد أيدّ أكثر من (٧٠%) من أفراد العينة وجود خطط وبرامج ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

رابعاً: البيئة الإدارية:

وشملت (٩ أسئلة)، وكان أكثر العوامل تأثيراً كما هو موضح في الجدول (٤) هو تعقيدات الإجراءات الجمركية و البيروقراطية، حيث أفاد أكثر من (٧٩%) أن الأردن تعاني من هذه التعقيدات وأن هذا العامل يؤثر سلباً على فرص الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ناحية أخرى فقد بين أكثر من (٨٠%) من العينة وجود نقص في التسهيلات التمويلية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المستثمر الأجنبي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى ذلك فقد أكثر من (٤٤%) من العينة أن الحوافز والإعفاءات الضريبية في الأردن لا تعتبر كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

خامساً: العوامل الثقافية:

وقد اشتملت على ثلاثة أسئلة، وكما هو موضح في الجدول (٥)، تبين أن ضعف اللغة الأجنبية من العوامل المؤثرة سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت نسبة الإجابة (٧٩%) من العينة. في حين تم رفض تأثيرا العامل الديني والعادات والتقاليد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادساً: البنية التحتية :

وكما هو موضح في الجدول (٦)، فقد أفاد (٦٠%) من العينة أن الأردن يتمتع بكافة الوسائل التكنولوجية الأمر الذي يزيد من احتمالية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

الأردن. في حين تم رفض تأثير باقي العوامل الأخرى الموضحة في نفس الجدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1) العوامل الاقتصادية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثرا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	انخفاض سعر الفائدة يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر	٤٧,٦	٢٩,٥	٥,٧	١١,٤	٥,٧	٤,٠٢	١,٢٣٢
٢	تذبذبات سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية لا يشجع على المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.	٨,٦	٢١,٩	3.8	44.8	21	2.52	1.279
٣	مخاوف محتملة لتخفيض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية يزيد من احتمالية لجوء الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر.	19	14.3	4.8	25.7	36.2	2.54	1.557
٤	الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	39	25.7	10.5	10.5	14.3	3.65	1.448
٥	وجود توقعات للتضخم يشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.	10.5	20	6.7	37.1	25.7	2.52	1.345
٦	ارتفاع معدلات البطالة يعتبر عاملاً مساعداً لجذب الاستثمار الأجنبي نظراً لقلة أجور الأيدي العاملة المترتبة على ذلك.	4.8	7.6	8.6	41.9	37.1	2.01	1.096
٧	توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام مثل (المعادن، الفحم...الخ) من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	3.8	12.4	10.5	37.1	36.2	2.1	1.143
٨	تطور المؤسسات المصرفية ومواكبتها للتقنيات الحديثة كسرعة تحويل الأموال يعتبر من العوامل الهامة في عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	36.2	60	1	1	1.9	4.28	.714
٩	توفر الإمكانات المالية للمستثمر المحلي يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار نظراً لتوفر فرص الشراكة مع الشريك المحلي.	29.5	40	0	21.5	9.5	3.58	1.586
١٠	توفر الإمكانات الفنية والقدرات الإدارية من العوامل الهامة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	1	2.9	3.8	42.9	49.5	1.63	.775
١١	تتوفر في الأردن كافة الأسباب التسويقية المتقدمة لتسويق السلع الأجنبية مما يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.	12.4	8.6	1.9	34.3	42.9	2.13	1.38

جدول رقم (2) العوامل السياسية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٢	يعتبر الاستقرار السياسي في الأردن وحسن العلاقات مع الدول المجاورة من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	44.8	31.4	1	7.6	15.2	3.83	1.457

جدول رقم (٣) العوامل التشريعية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٣	نجد تعقيدات في القوانين والإجراءات أمام الشركات الأجنبية مما يؤثر سلباً على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبالتالي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	٤١,٩	٣٢,٤	٥,٧	١٣,٣	٦,٧	٣,٩	١,٢٧
١٤	هناك خطط وبرامج مستمرة لترويج الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة وخارجها مما يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	٢٥,٧	44.8	9.5	15.2	4.8	3.71	1.15
١٥	حرية تحويل رؤوس أموال وأرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج يؤثر إيجابا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	42.9	53.3	0	1	2.9	4.32	.791
١٦	للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع أجنبي مباشر أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة مما يؤثر بشكل إيجابي على زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	56.2	34.3	1	4.8	3.8	4.3	.998
١٧	هناك تعقيدات في القوانين والتشريعات التي تعنى بتصفية المشاريع الأجنبية مما يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	1	3.4	1	43.8	51	1.55	.665
١٨	إن قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن والإجراءات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي على درجة عالية من المرونة وتساهم بشكل فعّال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	4.8	8.6	1	38.1	47.6	1.85	1.116
١٩	هناك حاجة ماسة لتطوير التشريعات والقوانين اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.	35.2	46.7	1	12.4	4.8	3.95	1.138
٢٠	تعاني الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من تعقيدات في القوانين والتشريعات فيما يتعلق بشروط الوكالات والعقود.	3.8	2.9	5.7	45.7	41.9	1.81	.952
٢١	نسبة التملك المسموح بها بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي لا تعتبر ملائمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	34.3	46.7	9.5	6.7	2.9	4 03	.985
٢٢	يعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني من حيث إدارة المشروع بالطريقة التي يراها ملائمة وبواسطة الأشخاص الذين يختارهم وتقوم الجهات المختصة بتقديم التسهيلات اللازمة لهذه الغاية.	5.9	9.5	15.2	34.3	35.2	2.16	1.178
٢٣	إن قوانين التصريح للمستثمرين الأجانب بالإقامة في الأردن تعتبر من العوامل المساعدة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها.	42.9	51.4	0	1	3.8	4.31	.87
٢٤	هناك العديد من القيود على حرية تسعير المنتجات الأجنبية وتحديد هامش الربحية مما يؤثر سلبا على عملية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.	42.9	34.3	1	3.8	18.1	3.8	1.483
٢٥	ضعف تجربة الأردن في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدول الأخرى سبب رئيسي في ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	35.2	39	0	19	11.4	3.72	1.376
٢٦	هناك العديد من التسهيلات والحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي في الأردن مما يساهم في عملية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	37.1	29.5	2.9	19	11.4	3.62	1.437

جدول رقم (٤) البيئة الإدارية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٧	هناك تعقيدات إدارية فيما يتعلق بإجراءات إصدار تراخيص أقامة المشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلباً على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	39	41.9	1	7.6	10.5	3.91	1.287
٢٨	تتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ القرار الاستثماري الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	3.8	8.6	0	50.5	37.1	1.79	.756
٢٩	توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية القائمة والناجحة لطمأنة المستثمر الأجنبي تساهم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	5.8	4.8	7.6	40	41.9	1.92	1.098
٣٠	تعقيد الإجراءات الجمركية والبيروقراطية تؤثر سلباً على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.	.148	31	7	6	7.9	4.58	.496
٣١	لا تعتبر الحوافز والإعفاءات الضريبية في الأردن كافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	44.8	0	0	35.2	20	3.85	1.499
٣٢	لا يوجد تعقيدات في إجراءات نقل الملكية من مستثمر إلى آخر في الأردن مما يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	2.9	0	1	48.6	47.6	1.62	.777
٣٣	هناك نقص في التسهيلات التمويلية المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المستثمر الأجنبي المباشر مما يؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	41.3	39.4	1.9	13.5	3.8	4.01	1.153
٣٤	هناك العديد من الدراسات والمسموحات اللازمة بشأن الاستثمارات المستهدفة محلياً ودولياً لغاية معرفة الفرص الاستثمارية الأمر الذي يزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	4.8	7.6	6.7	41	40	1.96	1.1
٣٥	تتوفر في الأردن خدمات التسجيل والترخيص والموافقات اللازمة بشكل ممتاز مما يعزز فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.	38.1	33.3	5.7	17.1	5.7	3.81	1.272

جدول رقم (٥) العوامل الثقافية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٦	إن العادات والتقاليد (كالانغلاق الفكري، صعوبة تقبل التقنيات الجديدة والحضارة...الخ) تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.	٩,٥	٧,٦	٨,٦	٣٤,٣	40	٢,١٢	١,٢٨٤
٣٧	يعتبر العامل الديني أحد الأسباب الهامة التي تعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	18.1	19	1	٢٥,٧	٣٦,٢	2.57	١,٥٦٨
٣٨	ضعف اللغة الأجنبية من العوامل المؤثرة سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٤٥,٧	33.3	0	٩,٥١	11.4	٣,٩٢	١,٣٧١

جدول رقم (٦)
البنية التحتية

الرقم	البند	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	قليل الأثر	غير مؤثر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٩	تتوفر في الأردن كافة الوسائل التكنولوجية اللازمة للاستثمار الأجنبي مما يؤثر إيجابا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	40	20	0	27.6	12.4	3.48	1.537
٤٠	تتوفر في الأردن كافة وسائل النقل لتسهيل حركة الاستلام والتسليم مما يؤثر إيجابا على جذب لاستثمار الأجنبي المباشر.	5.7	7.6	3.8	31.4	51.4	1.85	1.167
٤١	يسهل على الشركات الأجنبية اختيار موظفين ذوي كفاءة نظرا لارتفاع المستوى التعليمي مما يؤثر بشكل ايجابي على جذب لاستثمار الأجنبي المباشر.	3.8	5.7	9.5	60	21	2.11	.934
٤٢	خدمات الماء والكهرباء في الأردن من حيث التكلفة تعتبر عاملاً إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	1	13.3	7.6	43.8	34.3	2.03	1.023
٤٣	خدمات الماء والكهرباء في الأردن من حيث النوعية عاملاً إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	1	10.5	12.4	47.6	28.6	2.08	.958

اختبار فرضيات الدراسة

Ho: لا تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية والثقافية والبنية التحتية ذات أهمية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

H١ : تعتبر العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية والثقافية والبنية التحتية ذات أهمية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

لفحص هذه الفرضيات تم استخدام اختبار وليكسون Welexon، حيث يعمل هذا الاختبار على فحص ما إذا كان الوسط الحسابي للقيم أكبر من (٣) أو أقل أو يساوي (٣)، فإذا كان الوسط الحسابي أقل فهذا يمثل قبولاً للفرضية البديلة Ho ، أو بطريقة أكثر ملائمة لعملية القبول والرفض، وهي ما يعرف ب P-value فإذا كانت أقل من (٥%)، فيكون القرار باتجاه رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة H1.

وبالاطلاع على الجدول (٧) والمتعلق بتلخيص العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية والثقافية والبنية التحتية، يلاحظ أن P-value أقل من (٥%) لكل العوامل الاقتصادية والتشريعية والبيئة الإدارية وبالتالي تم إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه العوامل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وبالتالي تم إثبات صحة الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية العدمية Ho. ويلاحظ أن P-value أكبر من (٥%) لكل العوامل الثقافية والبنية التحتية وبالتالي لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه العوامل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وبالتالي تم إثبات صحة الفرضية العدمية Ho ورفض الفرضية البديلة H1.

جدول (٧)
العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

العامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-value	DF	Sign (P-value)
العوامل الاقتصادية	4.589	0.590	5.383	105	0.000
العوامل السياسية	3.609	0.709	6.375	105	0.000
العوامل التشريعية	3.908	2.145	3.504	105	0.000
البيئة الإدارية	3.980	0.990	4.084	105	0.000
العوامل الثقافية	2.909	0.976	5.409	105	0.345
البنية التحتية	2.609	0.980	5.112	105	0.295

ملخص نتائج الدراسة

لقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. بالنسبة إلى العوامل التي تؤثر على عملية اجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والبيئية الإدارية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. بالنسبة إلى العوامل التي لا تؤثر على عملية اجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن فقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣. ومن خلال التحليل الجزئي للاستبيان فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات المصرفية من أكثر العوامل تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير التمويل اللازم للشركات الأجنبية للاستثمار في البلد المحلي.
- يمكن أن يلعب المستثمر المحلي دوراً حيوياً ومؤثراً لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث أن الشركات الأجنبية لا تزال تبحث عن الشريك المحلي خاصة الذي تتوافر فيه الإمكانيات المالية إضافة إلى خبرة الشريك المحلي في السوق.
- أشارت النتائج إلى أن غالبية الشركات الأجنبية تعتبر تذبذب سعر الصرف عاملاً يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار نظراً للعديد من المخاطر المترتبة على ذلك والتي من شأنها أن تحد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر القيود المفروضة على حرية الأموال من وإلى البلد المضيف من العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود مرونة في القوانين المتعلقة بإقامة المستثمرين الأجانب في البلد المضيف من العوامل المؤثرة بشكل قوي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- هناك نوع من التعقيدات في الإجراءات الجمركية والبيروقراطية حسب ما أفاد معظم أفراد العينة.

- تعتبر الحوافز والإعفاءات الضريبية من العوامل الهامة التي تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند اتخاذها لقرار استثماري في البلد المضيف. وقد اتفق معظم أفراد العينة على أن هذه الحوافز لا تعتبر كافية أو منافسة للحوافز التي توفرها الدول الأخرى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات

١. ضرورة تشجيع البنوك المحلية والمؤسسات المالية على لعب دور أكثر فاعلية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الاتصال مع الشركات الأجنبية لتوفير مزايا تمويلية منافسة أو توفير فرص الشراكة مع تلك الشركات للاستثمار في الأردن.
٢. ضرورة تنمية الجهاز المصرفي وإعطائه مزيداً من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي لدعم المشاريع الأجنبية ذات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ضرورة التأكيد على تطوير خدمات المصارف التجارية.
٣. لمزيد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب توفير سوق مالية نشطة لضمان تحقيق سوق إصدار نشيط ومنظم يوفر لهذا الاستثمار الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويحقق تنوعاً لأدوات التمويل المالي ذات المزايا المختلفة بما يتيح الفرصة أمام المستثمرين الاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.
٤. ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال إزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي وبخاصة القيود المفروضة للحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية.
٥. توفير بيئة استثمارية مناسبة مثل العمالة المنتجة والمنضبطة وتوفير مستويات عالية من المهارة، وبنية أساسية على مستوى عالمي، وشبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار الذي يبحث دائماً عن البيئة الاستثمارية الأكثر أمناً واستقراراً من الناحية السياسية والاقتصادية إضافة إلى متطلبات البنية التحتية.
٦. إدخال مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة التوعية بمزايا الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث زيادة الإنتاج المفيد، أو من حيث جلب التقنية المتطورة، أو تكوين الكوادر الفنية و تمكينها من اكتساب الخبرات المتنوعة، كأساليب الإدارة الحديثة التي يمكن أن يستفيد منها كلا القطاعين الخاص والحكومي من أجل نقل وتوطين هذه المهارات وأساليب الإدارة.
٧. زيادة الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ودعمها من قبل الجامعات والحكومة وكافة الجهات الرسمية المسؤولة والأخذ بعين الاعتبار نتائج تلك الدراسات.

المراجع العربية

١. الهجوج، حسن بدر رضوان (٢٠٠٤) "اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مدينة الحمامات-تونس، ٢٤-٢٥ مارس ١٩٩٧ .

٣. الشركة الاستثمارية لإنشاء وصيانة المشاريع الصناعية، المرشد للاستثمار الصناعي في الأردن،عمان-الأردن،١٩٩٦.

٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية (مع دراسات حالات الأردن، والبحرين، واليمن)، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٣.

٥. مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، ط١ واشنطن، أبريل/مايو ١٩٩٨.(بالغة العربية).

٦. شناعة، عماد، تقييم الاستثمار الأجنبي في إطار اتفاقية الشركة الأردنية الأوروبية (دراسة تحليلية)-ورقة عمل مقدمة لندوة أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الأردن، عمان-الأردن ٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٢/١٥.

٧. الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مؤسسة تشجيع الاستثمار (الأردن)، دراسة المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الأردنية في مصر، التقرير النهائي، عمان-الأردن، شباط-٢٠٠٠.

٨. شركة دار الخبرة /مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، تقييم إجراءات الاستثمار في الأردن، تقرير نهائي معدل"خاص"، عمان-الأردن ٢٤ آب ١٩٩٣.

٩. أوراق عمل مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول، مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة (وأوراق عمل أخرى) /قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد-الأردن،٢٣-٢٥ تشرين أول١٩٩٨.

١٠. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٤١-العدد٩، أيلول ٢٠٠٥.

١١. اتحاد المصارف العربية، آب / أغسطس ٢٠٠٤، ص ٧٧-٨١.

١٢. اتحاد المصارف العربية، آب / شباط ٢٠٠٥، ص ٤٨-٥١.

١٣. مؤسسة تشجيع الاستثمار، نشرات مختلفة (مزايا وحوافز تشجيع الاستثمار في الأردن / هل من استثمار أفضل / قانون تشجيع الاستثمار / المناطق الصناعية المؤهلةQIZ / النافذة الاستثمارية، عمان الأردن.

١٤. ضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول ٢٠٠٤، العدد الفصلي الثاني، الصفاة -الكويت، ٢٠٠٥.

١٥. المؤقت(محمد) ٢٠٠٥ "ترويج الاستثمار، التقنيات والتجارب، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

١٦. العلمي"محمد وهيب" (٢٠٠٥) "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن" مؤتمر الاستثمار والتمويل، الاستثمار الأجنبي المباشر، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

١٧. العلمي"محمد وهيب" (٢٠٠٩) "دراسة تجريبية للاستثمار الأجنبي في الأردن" المؤتمر السنوي الدولي الرابع والعشرين " الاستثمار الأجنبي في الدول العربية/الواقع والطموحات"، جامعة المنصورة-كلية الجاره- جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية

1.Shackmurove Yochanan, Economic Development in the Middle East, http/ssrn.com/abstract=548362, Penn Institute for Economic Research, University of Pennsylvania,USA .2005, pp 3-7.

2.Jordan Business, Jordan Premier Corporate Magazine /Amman - Jordan, pp 44- 46.

3.Duanjie Chen, Reformulating the Tax Incentive Program in Jordan, Joseph L. Rotman School of Management, University of Toronto, Canada .